المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
العدد الثالث عشر /الجزء الثاني حزيران 2022

مشكلة تداول السلطة في السودان 1956م-1999م.

The problem of power transfer in Sudan1956-1999

د. الأمين معاذ عثمان صالح ، أ. مشارك، التخصص: التاريخ الإسلامي ، جامعة زالنجي .

Dr. ALamin Moaz Othman Saleh, a. Associate,

Specialization: Islamic History, University of Zalingei

elamin.busuha4@gmail.com،

الملخص.

أجريت هذه الدراسة بإستخدام المنهج التاريخي الوصفي لشرح أسباب فشل الادارارت السياسية المدنية والعسكرية في إدارة السودان ، فالأحزاب السياسية بعد الاستقلال افتقدت للتخطيط السليم للبرامج السياسية والاقتصادية والثقافية المتوافقة معاً وعجزت عن احتواء ومعالجة الإنقسامات والاختلافات في البلاد ، وفشلت في تحقيق الوحدة الوطنية ، وكل ذلك بسبب ضعف قياداتها وصراعاتهم الحادة فيما بينهم في داخل الحزب الواحد أو صراعاتهم مع الأحزاب الأخرى من أجل النفوذ والسلطة ، الأمر الذي ساهم في خلق وتأزيم مشاكل السلطة في السودان ، فضلا عن وجه آخر من الصراع بين هذه الأحزاب والجيش الذي خبر إدارة البلاد أكثر من غيره لكنه اعتمد الحكم الشمولي في تجاربه الثلاثة فثار جمهور الشعب على التجارب الثلاثة وأسقط الحكم العسكري دون أن يتنعم بالإستقرار من الديمقراطية التي يحققها.

الكلمات المفتاحية : المشكلة ، تداول السلطة ،السودان .

Abstract.

This study was conducted by using the descriptive historical method to explain the reasons for failure of the civil and military political administrations in managing Sudan. The political parties after independence lacked proper planning for the political, economic and cultural programs which are compatible together and failed to contain and address the divisions and differences in the country, and failed to achieve national unity, and all this because of the weakness of its leaders and their sharp conflicts among themselves within the same party or their struggles with other parties for influence and power, which contributed to creating and complicating the problem of power in Sudan as well as another aspect of the conflict between these parties and the army , which experienced the management of the country more than others but it relied on the totalitarian regime in its three experiences, so the people revolted against the three experiences and overthrew the military the military rule without enjoying stability from the democracy that followed .

Keywords: The problem, power transfer, Sudan.

مقدمة:

دارت تجارب الحكم في السودان بترتيب ثابت وشكل واحد هو تعاقب الحكم من المدنيين الذين جسدوا دائما الحكم الديمقراطي ثم تنتهي فترة حكمهم بإنقلاب عسكري ديكتاتوري ، ثم يثور الشعب ضده بعد حين ثم تأتي فترة انتقالية لتمهد لديمقراطية جديدة وهكذا دارت وتدور عجلة السياسة السودانية بنفس الوتيرة دون أي تعديل.

حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة المكانية كل أراضي البلاد التي جرت فيها أحداث تتعلق بحكم أو استقرار البلاد أما الزمانية فتشمل االفترة من استقلال البلاد وحتى زمن المفاصلة بين الاسلاميين الانقاذيين قبل حلول الألفية الجديدة ،أما الحدود الموضوعية فتتعلق بأزمة الحكم في السودان.

مشكلة الدراسة:

في تاريخ السياسة السودانية تكرر استيلاء العسكر للسلطة بحجة علاج أزمات تحدثها الأحزاب لكن وللمفارقة كيف لم ينجح العسكر كما الأحزاب في الحكم الرشيد المنشود؟ ، مع أن الأحزاب بالفعل كانت بخلافاتها المتكررة المتجددة قد أبقت الحكم حكرا لرموز محددة وكأن حكم السودان إرثا مشروعا لعامة رؤساء الأحزاب وخاصة لبني المهدي بحكم تاريخه في البلاد أو بني السيد الميرغني بحكم إرثه الديني ،فالخلاف القديم المتجدد بين الحزبيين يجسد أصالة مبدأ سائد وسط عامة السودانيين وهو عدم قبول الآخر في السودان ، ويُذكر القارئ والمتابع للحالة السياسية السودانية صدام الأشراف مع الخليفة عبدالله التعايشي عقب وفاة زعيم الحركة المهدية .

أسئلة الدراسة :

-لماذا فشلت الأحزاب في تحقيق وعودها التي قطعتها على نفسها قبل وبعد الاستقلال؟

-لماذا يفشل الحكم العسكري في انجاز ما يدعي أنه سبب سيطرته على السلطة ؟

-كيف سلمت جماهير الشعب السوداني دفة القيادة لعناصر قليلة التجربة ولمرتين عقب ثورتي إكتوبر 1964م وإبريل 1985م ؟

-لماذا لم يتعظ ويعتبر السودانيون بتجربة ثورة 1964 وبعد عقدين من الزمان عادوا وكرروا نفس الخطأ في ثورة 1985؟

-لماذا فشلت النخب البرلمانية السودانية مبكرا وتعاطت الرشوات وباعت ذممها؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في المقام الأول لحال السودان السياسي الذي لم يراوح مكانه، إذ تدور إدارة وحكم البلد في دائرة مغلقة تتكرر فيها نفس المشاهد دون أن يتمكن الساسة من المدنيين والجيش من تجاوز هذه الدائرة أو الخروج منها والانطلاق بالبلاد إلى رحاب الاستقرار والنمو والتقدم، وكأن كل فرد من الساسة السودانيين يمتلك تصورا ذهنيا مسبقا مبرءا من العيوب للحكم وحل الأزمات لايحيد عنه لأنه عين الحق وماسواه خطأ.

ISSN: 2709-5312

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى شرح أسباب عدم الإستقرار السياسي في السودان وذلك من خلال توضيح حجم فشل كل النماذج الديمقراطية في الاستقرار والاستمرار، وتكرار المحاولات الانقلابية فيه دائما بعد حكم ديمقراطي أو حتى في خلال حكم العسكر إذ تعرضت كل حكومات العسكر الانقلابيين لمحاولة أو محاولات للانقلاب عليها نجحت أم فشلت.

تمهيد:

سيتم تناول موضوع الدراسة في أربعة محاور لعلها تشرح خلفيات مشكلة السلطة في السودان والمحاور هي مفهوم الاستقرار السياسي وملامحه في السودان ، والأحزاب السياسية في السودان ورؤيتها وتجاربها في الحكم والادارة ، ثم استعراض التجارب الديمقراطية الثلاثة في السودان ، وأخيرا محور الانقلابات العسكرية وحكوماتها الثلاثة.

المحور الأول- ملامح الاستقرار السياسي في السودان قبيل الاستقلال :

مفهوم الاستقرار السياسي:

السودان مثل باقي الدول الأفريقية في تجربة تداول السلطة فالاستقرار السياسي فيه لم تتكامل فصوله حتى الساعة ، إذ تعاقبت فيه أنظمة الحكم بصورة ثابتة ومتكررة من حكم ديمقراطي إلى حكم عسكري يأتي بإنقلاب وقد تكرر هذا الترتيب في تولي الحكم ستة مرات علما بأن الاستقرار السياسي في جوهره ليس وليد قوة عسكرية وأمنية، مع ضرورتها في عملية الأمن والاستقرار ، وإنما وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل المجتمع وفئاته عيناً ساهرة على الأمن. فالاستقرار السياسي الحقيقي يكمن في مستوى الانسجام السياسي والاستراتيجي بين السلطة والمجتمع

ووجود الثقة المتبادلة والرضا . فكل التحديات والمخاطر لا يمكن مواجهتها إلا باستقرار سياسي دائم، ولا استقرار حقيقي إلا بتنمية متوازنة مستدامة وديمقراطية يتقبلها ويحترمها الكل لذلك فإن الخطة الأولى والاستراتيجية في مشروع مواجهة تحديات المرحلة ومخاطرها المتعددة هي بناء امن واستقرار على أسس ومبادئ حقيقية تزيد الأمة مِنعة وصلابة وقدرة على المواجهة.

السودان قبيل الاستقلال:

وقعت مصر وبريطانيا اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان في 13 فبراير 1953م وتعهدت الدولتان بموجبها على أن تُنهيا فترة الانتقال بأسرع وقت ممكن (الشفيع ، 1978م ص69) وهي الفترة التي تبدأ بإنتخاب أول برلمان سوداني في يناير 1954م لتتشكل على إثرها حكومة وطنية حُددت لها ثلاث مهام رئيسية وهي سودنة الجيش والخدمة المدنية.وإجلاء قوات دولتي الحكم الثنائي.وتنظيم إجراءات تقرير المصير. وأُجريت الانتخابات الحرة المباشرة في نوفمبر–ديسمبر 1953م لأول برلمان سوداني ولم تُحدث أية مفاجئة بالمعنى الكبير وفاز بها الحزب الوطني الإتحادي وشكل السيد إسماعيل الأزهري أول حكومة وطنية مُنح فيها الجنوبيون ثلاثة مقاعد لاستمالتهم . واستقبلت طائفة الختمية وراعيها الميرغني والأحزاب الاتحادية وعلى رأسها إسماعيل الأزهري هذا الانتصار بالتهليل والفرح والسرور ولأيام نحروا الذبائح في مختلف بقاع السودان ابتهاجا وتهليلا ،أما أنصارالمهدي والأحزاب الاستقلالية فتجرعوا كأس الهزيمة لكنهم لم يستسلموا.حيث استدعوا أنصارهم من كل بقاع السودان بأسلحتهم التقليدية وتجمعوا في العاصمة بهتافات مصاغة بعناية وهي (السودان بلدنا ونحن سيادها) و(السودان للسودانيين يعيش حرا مستقلا) وهذا كإستباق لما يمكن أن يخطوه

الوحدويون المنتشون بفوزهم بأول انتخابات من إعلان التبعية والإنضمام لمصر وكان الأنصار على استعداد للمصادمة الدموية إن اقتضى الأمر بعكس الوحدويون أهل الحضر المائلين للدعة والتعقل والسكون، فكانت مواكب الأنصار تجوب الخرطوم صباحا ومساء، وعطلت الحياة وأغلقت الطرقات وأغلق الناس دورهم عليهم . وعند الزيارة الشهيرة للرئيس المصري محمد نجيب للسودان في مارس 1954م والتي استغرقت ساعات فقط تجمت جماهير الأنصار وهي منظمة بعناية حاملين شعاراتهم المنتقاه في ميدان وزارة المالية المجاور للقصر الجمهوري واصطدموا بالشرطة اصطداما عنيفا قُتل على إثره رجال الشرطة من السواري الذين يمتطون الجياد، كما قُتل المستر بكتنو قومندان عام البوليس ومصطفى المهدي مساعده ، وعدد زاد عن الثلاثمائة من الجانبين وعلى رأسهم ميرغني عثمان صالح (الشفيع ، 1978م ص70) وتلاميذ وطلبة جامعيين وأساتذة، وكانت هذه المعركة بمثابة القضاء النهائي على فكرة الوحدة مع مصر وتثبيت مبدأ السودان للسودانيين ويجب أن يستقل استقلالا كاملا .

ترتب على هيمنة القوى السياسية المتمثلة في قيادات الأحزاب الكبيرة على السلطة ورفعها لشعار التحرير، دون إنتباه كبير لمسألة التعمير أي عدم إحداث أية تنمية اقتصادية واجتماعية جدية تطال حياة كل القوى والفئات الاجتماعية التي تتشارك الوطن وشاركت فعلاً في معتركات تحقيق الاستقلال ، وأفضى ذلك لاحقا إلى ظواهر تعاظمت وهددت استقرار واستمرار نظام الحكم وهما ظاهرة إتساع الهوة بين النظام الحاكم وبين الحركات النقابية التي تعاظمت قوتها وقدرتها خلال المعارك التي خاضتها لانتزاع حقها المشروع في التنظيم وتأسيس نقاباتها واتحاداتها وكسب المشروعية لها نتيجة لمشاركتها النشطة في الحركة السياسية الوطنية، كما أفضى تفرد المجموعات التي استفادت من المكانة المتميزة التي كسبتها أثناء فترة الحكم الثنائي وبسبب التوزيع

المختل للموارد الذي حدث أثناء ذلك الحكم تواصل إختلال التوازن في التنمية وعدم المساواة الذي خلقه الحكم البريطاني خاصة في جنوب السودان وأغلب الريف السوداني في الشمال. (إدريس ،2015م،ص69).

بعد خروج البريطانيين واجه السودانيون تحديا كبيرا وهو العمل على صياغة نظام حكم مناسب للبلاد وفقاً للتطور المرحلي الذي مرت به الدولة السودانية أثناء الحكم البريطاني، والتي بدأت بالتشكيل الايدلوجي للمواطن والمجتمع السوداني مروراً بمرحلة تكوين المنابر الحرة ، ثم مرحلة التنظيم السياسي والاجتماعي فقد آن للسودانيين أن يشتركوا في اتخاذ القرار الذي ينظم إدارة البلاد. (الشفيع،1978،ص72) لكن ظهر لأول مرة في تاريخ السودان السياسي ما يمكن أن نسميه بشراء النواب، فعدد كبير من النواب الجنوبيين والشماليين الضعفاء ممن كان الواحد فيهم يتقاضى قبل انتخابه للبرلمان مرتبا لا يزيد عن العشرة جنيهات ظلوا يتأرجحون بين الحزبين الكبيرين ينضمون إلى هذا ثم يغيرون ولاءهم ولا يستطيعون مقاومة الصاغ صلاح سالم المصري المكلف بالترويج لوحدة السودان ومصر وحقائبة المنتفخة دائما والصاغ صلاح سالم هو من ضمن من أفسدوا الحياة السياسية في السودان وخلقوا لها الأزمات.

في يوم الإثنين 19 ديسمبر 1955م عقدت جلسة البرلمان رقم 43 وفيها تقدم النائب عبدالرحمن محمد إبراهيم دبكة بإقتراح إعلان الاستقلال التام للسودان وقال بصوت جهوري واضح (نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعا نعلن باسم شعب السودان القوي الباسل أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فورا) (المديني،2012م ، ص105) وتكلم من بعده السيد محمد أحمد محجوب وعقّب مؤكدا بأن السودانيين الذين بدوا لفترة طويلة كفريقين متصارعين مختلفين إنما كان صراعهم

على الوسائل وليس على الهدف الأسمى وهو استقلال السودان استقلالا تاما كاملا ، ثم عقب من بعده مبارك زروق المحامي وزير المواصلات ورئيس المجلس مؤكدا أن طلب استقلال السودان ليس دعوى يدعونها بل أصبح حقيقة ماثلة واقعة ، وقد تطهر جهاز الحكم من أي أجنبي، والسلطات التنفيذية كلها أصبحت بيد الحكومة وبعد تعقيب زعيمي المعارضة أُجيز الإقتراح بالإجماع الشامل وانفجر المجلس بكل من فيه في تصفيق مدو استمر طويلا .ووافقت دولتا الإنتداب على الاستقلال التام للسودان . وفي جلسة البرلمان يوم السبت 1955/12/31م أُجيزت أوصاف علم السودان بألوانه الثلاثة (الأزرق رمزا للنيل، والأصفر رمزا للصحراء ،والأخضر رمزا للزراعة) كما أُجيز دستور السودان المؤقت الذي يصف نظام الحكم فيه بأنه جمهوري ديمقراطي وترأس إسماعيل الأزهري أول حكومة سودانية .

بطريقة مذهلة ومبالغ فيها ولا يُعلم كامل تفاصيل كيفية حدوثها اتفق الزعيمان اللدودان عبدالرحمن الرحمن المهدي والميرغني وفي 1955/11/30م زار الإمام عبدالرحمن الميرغني في داره ورد الميرغني الزيارة بعد إسبوع واحد كمؤشر لإتفاق السيدين(الشفيع ،1978م، ص90) على مصير وقيادة البلاد وكرد فعل سريع وعاجل لهذا الحدث المذهل ظهرت جبهة الأحزاب المؤتلفة غير المتجانسة لأنها جمعت بين الاستقلالي المتطرف والوحدوي الاندماجي والمنادين بالحكم بالفدرالي بين الشمال والجنوب والشيوعيين ورجال الطرق الصوفية وزعماء القبائل ومصر وجمع بين هذا المزيج الغريب هدف واحد وهو الإطاحة بإسماعيل الأزهري مهما كلف الأمر دون وضع مسار يوضح ما سيكون عليه الحال بعد الإطاحة بالزعيم الأزهري .إلا أن الأزهري استبق الجمع اللفيف بمخاطبة جموع الشعب السوداني مخاطبة مباشرة . عليه فاتفاق السيدين لم يأت بما يحلم به السودانيين بنهاية سريعة لأحزان الفرقة إذ ظهر التصدع

القديم بصدع جديد زاد من الفرقة والتباعد بين الأمة المتكونة حديثا. ومن يوم رفع العلم السوداني فوق سارية قصر الرئاسة بالخرطوم في أول يناير عام 1956م بدا لمعظم السودانيين أن هناك مشكلة تواجههم في سبيل تنظيم إدارة مناسبة لحكم بلادهم ذلك أن الاحزاب السياسية الحاكمة لا تتمتع بالنضج السياسي الديمقراطي الكافي لتسيير شئون البلاد إذ يوجد على قمة الحزبين الكبيرين في البلاد حزب الامة والاتحادي الديمقراطي زعماء ينتمون إلى طائفتي الختمية والأنصار، حيث يرجع عدم نضجهم إلى المسار التربوي الذي اتخذه الانجليزي في تربيتهم وهو مسار موازي لمسار التربية الديمقراطية والتشكيل الايدلوجي للمثقفين السودانيين عبر مناهج كلية غردون والمدارس التابعة لها ومن خلال صياغة المناهج بمعهد بخت الرضا، وكان الهدف الذي يرمي إليه الانجليز هو خلق كوادر موالية ومؤيدة للإدارة البريطانية في الخرطوم، فوجدوا من زعماء الطوائف والقبائل موقفاً مؤيداً لهم، (حمد، 2005م، ص184.) وفي نفس الوقت مساعدتهم لاكتساب ولاء السودانيين ومحاربة نمو الحس الوطني لدى المثقفين السودانيين.

المحور الثاني- الأحزاب السياسية في السودان ورؤيتها:

بدأ التنظيم الحزبي في السودان عام 1922م بتكوين جمعية الإتحاد السوداني وكونها خمسة من الشبان المثقفين (المديني،2015م،ص25) وكان نشاطها معاديا لبريطانيا وينحصر في إرسال رسائل بالبريد للبريطانيين ومَن والاهم مِن السودانيين ولسبب ما انقسمت الجمعية إلى مجموعتين هما المعتدلون والمتطرفون أما المعتدلون فكانوا الغالبية ومنهجهم هو التريث في مصادمة الانجليز بحثا عن الحرية بحجة أن الوضع غير مهيأ لحرب علنية ضد الانجليز، بينما أراد المتطرفون مواجهة الإنجليز ومن دار في فلكهم من السودانيين، وقد قاد المتطرفون القائد على عبداللطيف الذي سجن في

مايو1922م لإصراره على نشر مقال بعنوان مطالب الأمة السودانية في جريدة الحضارة وفيه يطالب بحق تقرير المصير للسودان ، وبالتعاون مع الضباط والموظفين المصريين العاملين بالسودان كوّن جمعية اللواء الأبيض في 1923م التي ينص دستورها على الوحدة مع مصر دون تحديد الكيفية ، لكن جمعية اللواء الأبيض لم تجد الرواج من عامة السودانيين في الريف ولكن نفوذها كان واسعا وسط الشباب المثقفين ورجال الأعمال في المدن . (المديني ،2015م ، ص25) .

في 1924م أرسل أربع وعشرون من القادة السودانيين المتعاونين مع الإنجليز عريضة للحاكم العام طالبوا فيها بإنهاء الحكم الثنائي على أن تكون بريطانيا وصية على السودان إلى أن يتمكن السودانيون من حكم أنفسهم ، وكرد فعل أعدّت جمعية اللواء الأبيض عريضة ولاء لمصر وأوفدت إثنين من أعضائها هما محمد الهادي الخليفة وزين العابدين عبدالتام لتسليم العريضة لسعد زغلول لكن السلطات البريطانية اعتقلتهما في الطريق وردتهما إلى الخرطوم وعلى إثر ذلك خرجت أول مظاهرة سياسية في السودان في يونيو 1924م ، كما اندلعت مظاهرات أخرى في مدن السودان الرئيسية الخرطوم ، بحري، أم درمان ،عطبرة ،الأبيض وشندي .

تكونت الأحزاب السياسية وكانت متعددة الإتجاهات والسياسات وكثرت مع مرور الأيام وتلك كانت ظاهرة صحية بحسبانها سمة عصرية تعبر عن الأصوات المخنوقة لشعب عاش مكبوتا لخمسين عاما . كان أبرز الأحزاب التي ظهرت في الساحة السياسية السودانية هي حزب الأشقاء برئاسة إسماعيل الأزهري وحزب الشعب الديمقراطي وحزب الأحرار وحزب وحدة وادي النيل والجبهة المعادية للإستعمار(الشيوعيين) والقوميين العرب وحزب السودان (الشفيع ،1978م ، ص54) وكانت هذه الأحزاب المذكورة تمثل جانب الوحدويين مع لجارة مصر ومن أبرز قادة هذا الإتجاه إسماعيل الأزهري

ويحيى الفضلي ومحمد أحمد المرضي ومبارك زروق والشريف حسين الهندي والشيخ علي عبدالرحمن وخضر حمد وحماد توفيق ومحمد نورالدين الذي كان يدعو للإندماج التام في مصر .أما الأحزاب التي كانت تقف في الجانب الآخر ويمكن وصفها بالأحزاب الإستقلالية فهي حزب الأمة والحزب الجمهوري الاشتراكي وحزب الجنوب وحزب الاحرار الجنوبيين ومن ألمع شخصيات هذا الإتجاه الصديق عبدالرحمن المهدي وعبدالله خليل ومحمد أحمد محجوب والقاضي محمد صالح الشنقيطي وعبدالرحمن علي طه ومحمد علي شوقي وعبدالله الفاضل المهدي ومحمد الخليفة شريف وأمين التوم وعبدالله عبدالرحمن نقدالله . وعندما اطلت الانتخابات لأول برلمان عام 1953م اندمجت كل الأحزاب في حزبين قويين عتيدين شهدا صراعا مريرا ويتزعمهما عبدالرحمن المهدي زعيم حزب الأمة المتعاون مع الإنجليز والمنادي بالاستقلال التام للسودان تحت شعار السودان للسودانيين ويبدو انهم كسبوا عامة الناس من السودانيين وأهل الريف ويتلقون الدعم والتمويل من بريطانيا.وفي الجانب الآخر علي الميرغني زعيم الوحدويين المتعاون مع المصريين والذي كسب الطبقة الوسطى من المثقفين والعمال والمزارعين وأهل المدن من السودانيين وتكفلت مصر بدعم هذا الفريق ماديا خاصة وأن العملة المتداولة في السودان حينها كانت هي العملة المصرية ، وكانت مرارة الصراع هي أن الزعيمين الكبيرين يتنافسان في قيادة السودان وأنه لم تخل ندوة أو احتفال أو عيد من الاصطدام بين أنصار الجانبين فتقع الجروح ويروح الضحايا وإن ظلت العلاقة بين الرموز السياسية السودانية ودية جدا.

تفرقت الأحزاب السياسية في السودان وعمل كل حزب لوحده حسب رؤيته الخاصة في المسائل الوطنية ثم انضم الحزب الواحد لإثنين أو أكثر، وفي هذه المرحلة أصبحت الدولة مقبلة على ظروف لا تقل أهمية عن ماقبل الاستقلال ، وينظر بعض السياسيين

في ضرورة أن تتوحد الأحزاب من جديد في حزبين فقط إن كان في ذلك مصلحة حقيقية للسودان على أن يكون أحدهما حزب معارض والآخر حاكم، و يرى البعض أن التعدد الحزبي ليس عيباً ولا عقبة في حد ذاته لحل الإشكال والتطور الديمقراطي لكن المشكلة تكمن في الإيمان بالديمقراطية لكن الأحزاب السودانية تفتقر للديمقراطية إذ خضعت للتوجهات الأبوية التي تعمل على اضعاف الأفكار وتكريس السيادة للمؤسسين، وللخروج من هذا الوضع يجب التحرر من تقديس الأفراد سواء من الأحزاب أو الجماعات الدينية ، لأنه من الصعب لهذه القيادات أن تسهم في مستقبل السودان وبذلك لما يتمتعون به من امتيازات بغض النظر عما يقدمون للبلد. ومن أبرز الأحزاب السودانية بعد الاستقلال :

1/حزب الأمة القومي:

يعتبر حزب الأمة القومي من أعرق الأحزاب السودانية حيث تأسس قبل الاسقلال ويعتبر الواجهة السياسية لطائفة الانصار الذين استمدوا اسمهم من نصرة الإمام محمد أحمد المهدي الذي قاد ثورة ضد الحكم التركي في القرن التاسع عشر، لذلك يستمد الحزب قوته وسط السودانيين من تراث الثورة المهدية التي أسست دولة حكمت السودان مابين 1885- 1898م وسقطت على يد الاستعمار البريطاني، ويطرح الحزب توجهات إسلامية لكنها لا تشبه تيارات الاخوان المسلمين في الدول العربية.

حاول الصادق المهدي زعيم الحزب القيام باجتهادات تجديدية في رؤيته للدين الإسلامي ، وله العديد من المؤلفات والمقالات في هذا الشأن، وتولى حفيد الإمام المهدي رئاسة وزراء السودان مرتين، الأولى عام 1965م لكن حكومته فقدت الثقة بعد عدة أشهر، ثم عام 1986م ولكن أطيح بحكمه في إنقلاب قاده عمر البشير في

1989م .و**لحزب الأمة أهداف عديدة** كحشد الدعم للأجندة الوطنية، وتحقيق التداول السلمي للسلطة، وتحقيق المشاركة الشعبية في حكم البلاد، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وضمان التوزيع العادل للثروة وصون سيادة واستقلال البلاد، وتوطين الديمقراطية وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتنمية المرأة والحكم الراشد والدستور والسلام والديمقراطية، القانون، الصحة الانجابية ، والهوية والنوع والفدرالية والبيئة، وفي ناحية دورات تدريبية فيما يختص بتنمية القدرات للنساء ، وترقية المشاركة السياسية الإيجابية لطلاب الجامعات.(المعهد الإقليمي لدراسات الجندر، 2002م ، ص322) وللحزب أنشطة ثقافية وفنية ورياضية ودينية.

2/الحزب الاتحادي الديمقراطي:

الحزب الاتحادي الديمقراطي من الأحزاب السياسية العريقة على مستوى الدولة وقد ظل يتقاسم السلطة مع حزب الأمة طيلة فترات الحكم الديمقراطي في السودان وهو الواجهة السياسية للطائفة الختمية. يتمتع رئيس الحزب وراعي الطريقة الختمية بنفوذ ديني كبير في السودان وخاصة في شماله وشرقه، لكن العديد من أقطاب الحزب يعترضون على طريقة في إدارة الحزب ويتهمون قيادات الحزب بالانفراد بالقرار دائما.

3/الحزب الوطني الإتحادي:

الحزب الوطني الاتحادي بزعامة إسماعيل الأزهري منشق من الحزب الاتحادي الديمقراطي وكان من ضمن أحزاب فكرة الوحدة مع مصر لكنه انقلب على الفكرة بعد أحداث طويلة وشاقة ونادى بالاستقلال التام من كل تبعية وبذلك يكون قد وقف في جانب حزب الأمة وإن كان بعيدا جدا من التقارب معه كأنما الأفكار السودانية قد تلاقت فقط في فكرة الاستقلال التام نظريا ثم راحت تختلف .

ISSN: 2709-5312

أصاب الخوف الأزهري من أن يتمكن الولاء الطائفي من إعادة توحيد حزب الأمة فأعلن عن تأسيس الحزب الإتحادي الديمقراطي في 12ديسمير 1967م والذي تشكل من أعضاء منشقين من أحزاب الوطني الإتحادي وحزب الشعب الديمقراطي ودعا فورا إلى انتخابات في ربيع 1968م على أمل الفوز على حزب الأمة المنقسم على نفسه وبالفعل حصل على 101 مقعدا مقابل 36 مقعدا لجناح الصادق بل وخسر الصادق نفسه أمام خصمة محمد داؤد خليفة. (كويلينز،2015م ص109) .

4/الجبهة الإسلامية القومية:

الجبهة الإسلامية القومية اسم أطلق على الحركة الإسلامية الحديثة في السودان عقب انتفاضة الشعب على حكم جعفر النميري عام 1985م وذلك بعد مؤتمر جامع لكل الفعاليات الإسلامية والقومية حيث تم تأسيس الجبهة رسمياً في نفس العام برئاسة الدكتور حسن عبد الله الترابي وهو مفكر وزعيم سياسي ديني ويعتبر رائد مدرسة التجديد ، وتُعد امتداداً للحركة الإسلامية الحديثة في السودان والتي بدأت في أواخر الخمسينات بإسم الاخوان المسلمين، ثم جبهة الميثاق الإسلامي عقب ثورة أكتوبر 1964م التي شارك في إشعالها كافة قطاعات الشعب السوداني وأحزابه. وقد تكوّن هيكل التنظيم المركزي للجبهة الإسلامية القومية من الأجهزة التالية:

أ- المؤتمر العام ب- هيئة الشورى ج- القيادة التنفيذية د- الأمين العام.

طرحت الجبهة عند تكوينها كثيراً من الأهداف مثل الدعوة إلى سيادة الإسلام عقيدة وشريعة، وتأكيد قوامة المجتمع على النظام الاقتصادي توجيهاً ومراقبة وبث روح الدين وشعائره وآدابه لتطهير المجتمع من البدع السيئة ولإزالة الدواعي النفسية والاجتماعية للشقاق والعصبية، كما دعت الجبهة إلى رفع مكانة العلم وحملته في المجتمع وإلى نشر الثقافة وبسط العلم. وتقول أدبيات الجبهة أنها تعتمد على تولي السلطة السياسية

والاشتراك في مؤسسات الحكم المختلفة واتخاذ القوانين والسياسات وسائر تدابير الحكم لتنفيذ تلك الأهداف ، برز الدور المتعاظم للجبهة الإسلامية القومية عقب الانتخابات التي أجريت عام 1986م حيث فازت في 54 دائرة انتخابية، واستطاعت نتيجة لهذه القوة الانتخابية الإشتراك في حكومة إئتلافية مع حزب الأمة والاتحاد الديمقراطي بعد أن فشل الإئتلاف بينهما.

تتميز الجبهة بالحرص على أهدافها الاستراتيجية ولذلك فهي حسب طرحها لا ترى غضاضة في الاشتراك في أي نظام سياسي يحقق أهدافها ويتيح فرصة التمكين للمشروع الإسلامي وبهذا المنطق تصالحت مع نظام جعفر نميري ودخلت في إئتلاف مع الأحزاب إبان فترة الديمقراطية الثالثة وتحالفت مع حكومة الإنقاذ بقيادة الفريق البشير الذي استولى على السلطة عام 1989م لطرحه الإسلامي الذي يتوافق مع ماتدعو إليه الجبهة داخلياً وخارجياً .

5/حزب المؤتمر السوداني:

يرجع تاريخ انشاء وتأسيس حزب المؤتمر السوداني في يناير 1986م ويتزعمه إبراهيم الشيخ عبد الرحمن وهو المسئول الأول عن الحزب، ومقره الرئيسي في أم درمان وله أفرع عديدة داخل السودان في كل من الجزيرة وسنار والأبيض. ومن أهم برامج وآراء هذا الحزب ضرورة خلق مواقف تغييرية لمتطلبات العصر الحديث حيث جعلت التنمية قضية إنسانية ملحة وذلك نتيجة للإنفجار السكاني واحتياجات النساء حيث تتمثل تنمية القدرات في خدمات صحية وخدمات تعليمية على مستوى الجامعة وفوق الجامعة، وخدمات إعلامية بالإضافة لخدمات أخرى كالخدمات الاجتماعية في إطار التواصل مع المجتمع، وقد ساهم الحزب في بناء مؤسسات خدمية كمركز غسيل الكلى بالنهود ومعمل حاسوب بجامعة كردفان زائداً آبار المياه للمنطقة شبه الجافة.

6/الحزب الشيوعي:

نشأ الحزب الشيوعي في العام 1946م والمسئول الأول فيه هو محمد مختار الخطيب، ومقر الحزب في الخرطوم 2، ثم تفرع لعدة فروع في مدن السودان المختلفة ولمؤسسي الحزب أهداف تتمثل في تحقيق التقدم والتنمية والعدالة الاجتماعية ، بالإضافة لتنمية المرأة وحقوق الإنسان والحكم الراشد والدستور والسلام والديمقراطية وسيادة القانون ومساواة المرأة بالرجل في الحقوق وفي فرص العمل في المؤسسات المختلفة من القطاع العام والخاص، ويهدف الحزب أيضاً إلى التنمية بشكل عام والصحة الإنجابية، الهوية والتنوع ، الفدرالية والبيئة. وللحزب دورات تدريبية في تنمية القدرات وبناء السلام والتفاوض وإدارة التنوع، وللحزب أنشطة ثقافية وابداعية وفنية خاصة وسط الطلاب والروابط الشبابية.(المعهد الإقليمي لدراسات الجندر،2002م ، ص331).

7/ حزب الأخوان الجمهوريين:

تأسس الحزب الجمهوري في إكتوبر 1945م على يد الأستاذ محمود محمد طه أول رئيس له، ومن أولويات الحزب العمل على تقرير مصير السودان قبل عام 1953م وذلك بالطرق الديمقراطية التي يقرها الحزب. ويعتبر موضوع المرأة من أهم المواضيع التي عالجها الحزب حيث دعا إلى تطوير التشريع فيما يختص بشريعة الأحوال الشخصية، وإلى وضع المرأة من حيث التشريع في موضعها الصحيح، محاولا تجاوز الفكر الإسلامي السلفي تجاه وضع المرأة في التشريع الديني، وكان لرئيس الحزب آراء فكرية إعتبرها عامة المسلمين والمتشددين والسلفيين إرتداداً عن الإسلام ، وقد وقّع الرئيس جعفر نميري على قرار المحكمة بإعدام الأستاذ شنقاً حتى الموت بتهمة الردة. تبنى الجمهوريون التأويل الباطني منهجاً، فأوّلوا مُراد الآيات، وابتدعوا فهماً خاصاً للإسلام ، وقد أخذوا الأفكار من عدد من المذاهب والفلسفات. وتعتمد فكرتهم على

نظرية تطوير التشريع فيقررون أن القرآن الكريم نزل على مستويين: آيات الأصول وآيات الفروع، فالأصول هي الآيات المتعلقة بالتوحيد والمعاني الإنسانية السامية كالحرية والعدالة والمساواة، والفروع معاني أدنى منها وتنزلت مناسبة لطاقة المجتمع البشري في ذلك الوقت، ولقد وقع التفصيل في الماضي على الفروع واعتمد عليها التطبيق، وقامت عليها دولة على قدر مستوى الناس في ذلك الزمان، أما الأصول فإنها لم تطبق في الماضي إنما ادخرت للبشرية في لمقبل أيامها وهي الآن مناسبة للوقت الحاضر.(محمود ، 2015م ، 64)

8/جبهة الجنوب:

جبهة الجنوب تجمع سياسي نشأ في جنوب السودان وكان يضم أكثر الأحزاب الجنوبية السياسية التي لم تكن تتفق مع حزب (سانو) أي الحزب الاتحادي الوطني الأفريقي السوداني جناح وليام دينق، وكانت جبهة الجنوب تدعو إلى فصل جنوب السودان عبر استفتاء عام في الجنوب لتحقيق ذلك ، ولكن الأحزاب السودانية الشمالية وحزب سانو فرع وليم دينق كانت تعترض على سياسة الانفصال. وبالرغم من المحاولة الجادة التي قامت بها أحزاب الشمال للوصول إلى تفاهم مع جبهة الجنوب عام 1965م إلا أن ذلك لم يتم وظل التمرد في الجنوب قائما والمشكلة بلا حل حتى أعلن عن توقف نشاط حركة الأنانيا في 12 مارس 1972م إثر اتفاق أديس أبابا والذي كان بمثابة هدنة مؤقتة.

9/الحزب الاتحادي الوطني السوداني (سانو):

حزب سياسي من أحزاب جنوب السودان ، وترمز كلمة (سانو) إلى الحروف الأولى من اسم الحزب باللغة الانجليزية، تكون هذا الحزب أول مرة خارج السودان عام 1958م وكان يهدف إلى تطبيق النظام الفدرالي بين الشمال والجنوب كما كان يطالب

بمساواة الدين النصراني بالدين الإسلامي في نظر الدولة واعتبار اللغة الانجليزية كاللغة العربية تماماً، وبالإضافة إلى ذلك فقد كان ينادي بنظام خدمة مدنية في الجنوب مستقلة عن تلك التي في الشمال، وكذلك الأمر في مجال التعليم وكان أكثر الأعضاء في الحزب من المثقفين الجنوبيين وذهب الحزب إلى المطالبة بجيش مستقل عن الجيش الشمالي. وقد سعى الحزب لفصل الجنوب عن شماله، فكتب في عام 1963م رسالة إلى منظمة الأمم المتحدة بهذا المعنى كما أرسل الحزب رسالة إلى منظمة الدول الافرريقية مطالباً لجنوب السودان باستقلال عن جمهورية السودان، وكان الحزب يدعي البحث عن حل لقضية الجنوب بالطرق السلمية، ولكن ظهر فيما بعد أنه يملك جناح عسكري هو حركة الأنانيا التي كانت تشن حرب عصابات دموية في الجنوب.

تقييم عمل الأحزاب السودانية:

في السياسة السودانية تدور معارك داخلية لسانية شرسة في المدن سلاحها سلاطة اللسان واللغة الجارحة في الصحف اليومية والمنشورات الخاصة، وغالبا ما يكون ميدان الصراع العنيف منعكسا في الريف حيث يحصد السلاح آلاف الأبرياء ويتكفل الجوع والمرض بحصد الآلاف أيضا بينما يتنعم قادة الصراع بالرفاهية في فنادق المدن بالداخل والخارج وهم على صلات طيبة فيما بنهم . والمراقب للشأن السوداني يرى بلا كبير عناء أن السودانيين من أتعس شعوب الأرض (عبدالغفار،1995م، ص73) فمنذ استقلال بلادهم تكرر تدخل الجيش واستيلائه على السلطة بسبب خلافات الساسة والزعماء المدنيين لاغير والتناحر الحزبي يتكرر ولا من يعتبر ، ففي الديمقراطية الثالثة مثلا وهي الأخيرة لاح الخطر المحدق بها إلا أن ضيق أفق

ISSN: 2709-5312

السياسيين وسلبية المثقفين وعدم وضوح الرؤيا واهتزاز المرتكزات التي تبنى عليها المواقف تجاه المشاكل اليومية والطويلة الأمد أعمى بصائر الساسة حتى انقض الجيش على السلطة .

في الانتخابات البرلمانية الأولى قبل الاستقلال عام1954م والتي تعتبر نزيهة فاز الحزب الوطني الإتحادي بالغالبية مستفيدا من الأجواء الثورية المصرية وتولّى الأزهري رئاسة الحكومة . وظل الصراع بين حزبي الإتحادي والأمة قائما طوال فترة حكمه . وفي انتخابات عام1958م فاز حزب الأمة بالأغلبية وتحالف مع حزب الشعب الديمقراطي. وسادت حالة متواصلة من الفوضى وعدم الاستقرار والاحتجاج المدني وكان تأثير الاستقطاب الناجم عن الحرب الباردة واضحا في موافق الأحزاب المختلفة (بشارة ، 2017هـ ص42) ، فسلم رئيس الوزراء عبدالله خليل السلطة إلى الجيش بقيادة الفريق إبراهيم عبود في 1958/10/17م من دون انقلاب تعبيرا عن عجز الأحزاب لإدارة البلاد إلا أن عبود سعى للسيطرة على السلطة بصورة مطلقة ففي البند الثاني من الأمر الدستوري الأول الذي اصدره ورد النص التالي:-(المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية العليا في السودان) فعبر بذلك عن ديكتاتورية مطلقة قائمة على قوانين الطوارئ. وظل عبود في الحكم حتى ثورة إكتوبر 1964م فتولى سرالختم الخليفة رئاسة حكومة انتقالية وتعرضت لما تعرضت له حكومة حزب الأمة من قبل . ثم تشكلت حكومة وحدة وطنية بين الأحزاب لكن عارضها الحزب الشيوعي السوداني وحزب الشعب الديمقراطي وبعد انتخابات 1968م قامت حكومة ائتلافية بين حرب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة، واستمرت حالة عدم الاستقرار وتبدل التحالفات وبعد خمسة سنوات فقط تبددت أحلام ثورة إكتوبر بالديمقراطية ووقع انقلاب 1969/5/25م بقيادة جعفر النميري وساد الاعتقاد أنه

انقلاب شيوعي بوجود عدد من الضباط الشيوعيين فيه ونشاط الحزب الواضح بعد الانقلاب وتم تشكيل مجلس قيادة الثورة من تسعة عسكريين ومدني واحد ، وشكل نظام النميري الإتحاد الإشتراكي كحزب واحد لكن ما أن أعلن الوحدة مع مصر وليبيا حتى نظم الشيوعيون محاولة انقلابية ضده قادها الرائد هاشم العطا في سنة 1971م لكنها فشلت بمساعدة مصر وليبيا وأُعدم على إثرها قيادات الشيوعيين من أمثال عبدالخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ ثم جرت محاولة أُخرى في 1973م بقيادة عبدالرحيم شنان ثم محاولة انقلابية ثالثة بعد أقل من ثلاث سنوات قادها المقدم حسن حسين وهي بتدبير حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والأخوان المسلمين وبتمويل من القذافي وانتهى أمر النميري بالتحول من أقصى اليسار الشيوعي لأقصى اليمين عندما تبنى تطبيق الشريعة الاسلامية عام 1983م وهذه إشارة إلى عدم الاستقرار السياسي في البلد .وبعد أزمة اقتصادية وسياسية صعبة انتفضت العاصمة الخرطوم ضد النميري مستفيدة من غيابه في الزيارة الرسمية للولايات المتحدة الأميركية وتلك الزيارة كانت مؤشرا لنيته ترك الأخوان المسلمين ولو عاد سالما لتغير تتاريخ الإسلاميين في السودان ، لكن انحياز الجيش إلى الشارع الثائر انهى حكم النميري في انقلاب محمد حسن سوار الدهب في 1985/4/6م وفي خلال عام واحد أجريت انتخابات حرة نزيهة لم يفز فيها أي حزب بأغلبية ساحقة تُمكّنه من تشكيل حكومة ولهذا تشكلت حكومة ائتلاف بين حزب الأمة والوطني الإتحادي لكنها لم تصمد كثيرا إذ لجأ الحزب الوطني الإتحادي لمفاوضة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان وعقد انفاق سلام معهم في نوفمبر 1988م اعترض عليه الاسلاميون وحزب الأمة . وإزاء عدم الاستقرار وبوادر الانفلات الأمني في الخرطوم قفز الجيش من جديد في السلطة بانقلاب عمر البشير في 1989م بدعم وتدبير من الاسلاميين.

مجملا يلاحظ أن الأحزاب السياسية السودانية تحتاج وبصورة ملحة للاصلاح وتفتقر للمبادئ والمواقف الثابتة والوقوف على حليف واحد وإن تباينت الآراء، لذلك تتبدل وجهاتها وولاءاتها فالإسلاميون مثلا والذين انتقدوا اتفاق الحزب الوطني الاتحادي مع الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان عادوا واتفقوا معها ، وبعد مفاوضات شاقة تخلوا عن جنوب السودان فانفصل مكونا أحدث دول القارة الافريقية. ولاشك أن الفقر والبطالة وضعف الطبقة الوسطى وهشاشة بنية الدولة وافتقار الأحزاب إلى التقاليد الديمقراطية وتسييس الجيش بإختراق الأحزاب له هي أهم العوامل التي أفشلت الفكر والتجارب الديمقراطية في السودان.

المحور الثالث:التجارب الديمقراطية في السودان:

إن الديمقراطية قيمة إنسانية وقد أصبح من المنطق والضرورة الالتزام بها والحفاظ عليها دعماً وتأكيداً لقدر وكرامة الإنسان وتوطيداً لحكم الشعب بالشعب وكل ذلك يتم من خلال التعددية السياسية التي هي الأساس والقاعدة الثابتة. ولكن فشل التطبيق الديمقراطي في بعض بلدان العالم الثالث بدأ يقلق فقهاء القانون الدستوري ويشكك في فاعلية الانظمة الديمقراطية في العالم النامي مما جعل بعض العلماء يتصدون لهذا الأمر في محاولة لرد الثقة في الديمقراطية ومن هؤلاء العلماء الدكتور يحي الجمل في كتابه الأنظمة السياسية المعاصرة (النصري، 2006م، ص165).

الديمقراطية الأولى : 1956- 1958م:

ابتدأ العهد الديمقراطي الأول في السودان بإجازة الدستور المؤقت في يناير 1956م في نفس العام الذي حدد خلاله النظام الدستوري السوداني وقد تقرر في هذا الدستور

بأنه نظام جمهوري ديمقراطي (المادة2 (1) من الدستور) كما قُرر فيه نظام برلماني ينتخب رأس الدولة ورئيس الوزراء (المادة10 والمادة 23 من الدستور) وأخذ الدستور بمبدأ فصل السلطات (الفصل الرابع والخامس والتاسع من الدستور) وأقر المبادئ الديمقراطية المتعلقة بسيادة الدستور وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء (المواد 3- 9 من الدستور) . وبذلك تكون الديمقراطية الأولى في السودان قد أسست لنظام جمهوري ديمقراطي برلماني في إطار المبادئ الديمقراطية المتمثلة في حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون واستقلال وسيادة الدستور. كانت حكومة إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الاتحادي الأولى التي أسست لهذا النظام الدستوري ومارسته في الفاتح من يناير 1956م حتى يوليو من نفس العام حيث سقطت حكومته نتيجة الصراع داخل حزبه بزعامته وقيادة الختمية. (النصري، 2006م،315). ورغم أن الحكومة التي شكلها في فبراير 1956م كانت حكومة قومية شاركت فيها كل الأحزاب الرئيسية إلا أن هذا لم يخفف الخلاف داخل الحزب فقاد ذلك إلى ظهور حزب سياسي جديد منسلخ عن حزب الوطني الاتحادي وهو حزب الشعب الديمقراطي بمباركة السيد علي المرغني،وبلقاء السيدين وإصرارهما على التحكم معاً في السلطة اضطر الأزهري لتقديم استقالته فتشكلت حكومة ائتلاف من حزبي الشعب الديمقراطي والأمة بقيادة عبد الله خليل عرفت بحكومة السيدين. (إدريس، 2015م، ص73).

الديمقراطية الثانية : 1964- 1969م :

دشنت ثورة إكتوبر فترة الديمقراطية الثانية التي عاشها السودان 1956-1969م حيث شهدت قيام الانتخابات العامة مرتين وتكوين أربع حكومات مختلفة الأمر الذي يدل على عدم الاستقرار السياسي، والفترة التي أعقبت ثورة أكتوبر التي أطاحت بالحكم

ISSN: 2709-5312

العسكري عام 1964م شهدت نقلة نوعية في التوجهات العربية الإسلامية الهادفة إلى فرضها على كل أهل السودان علما بأن الجمعيات الأدبية المتبنية للثقافة الإسلامية والتوجه قد ظهرت منذ الثلاثينات من القرن العشرين ثم بدأت مرحلة التنفيذ بعد الاستقلال في فترة الحكم العسكري الأول ولكنه لم يتم تقنينه في الدستور إلا في عام 1968م الذي يحمل في مادته الأولى أن السودان جمهورية ديمقراطية اشتراكية تقوم على هدي الإسلام وفي الثالثة أن الإسلام دين الدولة الرسمي مما يعني ربط السياسة بالدين الإسلامي ونفي ماعداه من أديان سماوية وديانات وضعية يدين بها وقتئذٍ معظم سكان جنوب السودان (المديني، 2012م، ص35) ، هذا الأمر جعل الجنوبيين يعتقدون أنهم أصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية في بلدهم وترتب على هذا التصور تبعات عديدة كان آخرها وأخطرها مطالبة بعضهم بفصل جنوب السودان بناءاً على التباين الثقافي والديني.(قسم السيد ،2008م ،ص266)

كانت أمام حكومة أكتوبر برئاسة سرالختم الخليفة قضايا هامة وملحة وفي مقدمتها قضية الجنوب، حيث طرحت ثورة أكتوبر حل المشكلة بالحوار في ظل النظام الديمقراطي واختيار رئيس الوزراء كلمنت امبورو وزيراً للداخلية ليتأكد الجنوبيون من صدق نوايا حكومة ثورة أكتوبر بأن يتم اختيار أحدهم ليكون مسئولاً من الأمن في كل السودان، كما اختار اربوني منديري الذي كان أحد قادة التمرد في عام 1955م وزيراً للمواصلات، وقد أحدث هذا الاختيار ردود فعل إيجابية وسط الجنوبيين إذ أحسوا بالجدية تجاه التعامل مع قضية الجنوب. وسافر رئيس الوزراء ووزير الدفاع يرافقه وزير الداخلية كلمنت أمبور وطاف في المديريات الجنوبية الثلاث كتعبير عن الاعتراف بوجود مشكلة وأنه قد حان الوقت لمواجهتها في الشمال والجنوب بالحوار، وعاد السيد سرالختم الخليفة ووزير داخليته حيث عرض نتائج الزيارة على مجلس

الوزراء وعلى القيادات السياسية حيث أسفرت المناقشات والاجتماعات عن ضرورة عقد مؤتمر المائدة المستديرة في الخرطوم وأن تشترك فيه كل الاتجاهات السياسية في الشمال والجنوب، وعلى إثر ماتم وجّه رئيس الوزراء كل السفارات في الدول المجاورة التي يوجد بها لاجئون جنوبيين إلى اطلاعهم على السياسة الجديدة لثورة أكتوبر تجاه الجنوب ودعوتهم للعودة إلى الوطن للمشاركة في معالجة المشكلة بالحوار والتفاوض بدلاً من السلاح والقتال، ولقد وجدت هذه الخطوات استجابة من أغلب القيادات الجنوبية بالخارج والداخل ومنهم وليم دينق. (البنا ،1983م ،ص65).

الديمقراطية الثالثة: 1986- 1989م:

دخل سوار الدهب مع قادة تحالف التنظيمات المهنية والنقابات العمالية الذي غير اسمه ليتماشى مع المناسبة إلى التجمع الوطني لإنقاذ البلاد الذي عُرف اختصارا بالتجمع وهو مجلس تنسيقي يضم أكثر من إثنتي عشرة منظمة لكل منها أجندتها الخاصة جمع بينها العداء للنميري والإيمان بديمقراطية غير مُعرّفة بصورة بينة (كويلنز ،2015م ص189) ومع أن التجمع ضمّ الكثير من السودانيين ذوي القدرات لكن لم يكن لأي منهم الكاريزما والشخصية لقيادة الجميع وبعد ساعات طويلة من النقاش بدار أساتذة جامعة الخرطوم في 8/إبريل اتفق قادة التجمع إلى ميثاق يدعو إلى فترة انتقالية لا تتعدى الثلاثة سنوات يتم خلالها تنقيح دستور 1956م المعدل في1964م . كما دعا الميثاق إلى ضمان الحريات الأساسية واستعادة الحكم الذاتي الإقليمي في جنوب السودان.وفي 22 إبريل تم اختيار الجزولي دفع الله نقيب الأطباء رئيسا للوزراء. وفي نهاية الفترة الانتقالية وفّى سوارالدهب بوعده فحلّ المجلس العسكري الانتقالي والحكومة المؤقتة وفي 6إبريل1986م بعد عام من سقوط النميري بدأ التصويت على الانتخابات

الموعودة ل66 دائرة في كل أنحاء السودان عدى جنوبه لأسباب أمنية . وجرت الانتخابات في موعدها وفاز فيها حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي بأكثر المقاعد فتولى رئاسة مجلس الوزراء بينما جاء الحزب الاتحادي الديمقراطي في المرتبة الثانية بزعامة أحمد المرغني، وتولى رئاسة مجلس رأس الدولة فيما خرج منها حزب الجبهة الإسلامية القومية وزعيمه حسن الترابي ليتصدر صفوف المعارضة في البرلمان وسلم سوار الذهب السلطة إلى الحكومة المدنية الجديدة.

اتسمت هذه الفترة بعدم الاستقرار، إذ تم تشكيل خمس حكومات أئتلافية في ظرف اربع سنوات، قام الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي خرج من الحكومة الإئتلافية بتوقيع إتفاق سلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي حققت إنتصارات عسكرية نتيجة للمساعدات العسكرية والدعم السياسي الذي تلقته من أثيوبيا وبعض الدول الافريقية المجاورة للسودان، والمنظمات الكنسية، ونص الإتفاق على وقف لإطلاق النار إلى جانب رفع حالة الطوارئ بغية تمهيد الطريق أمام مؤتمر دستوري عام،على أن يسبقه وقف العمل بالعقوبات الحدية للشريعة الإسلامية واستبدالها بقوانين جديدة. تسببت الهزائم المتلاحقة التي مُني بها الجيش في الجنوب في تذمر القيادة العامة للجيش التي عقدت اجتماعاً وقدمت مذكرة للرئيس مطالبة إياه بالعمل على تزويد الجيش بالعتاد العسكري الضروري وقد أحدثت المذكرة بلبلة سياسية في البلاد لأنها تتضمن تهديداً للحكومة وبالفعل تدهورت العلاقة بين الجيش والحكومة، لكن نتيجة تلك المذكرة كانت رضوخ حكومة المهدي في نهاية المطاف للضغط وإعلانها قبول إتفاق السلام الذي أبرمه الحزب الاتحادي الديمقراطي مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبطبيعة الحال كانت تلك الخطوة بداية النهاية لحكومة الصادق المهدي الديمقراطية.

ISSN: 2709-5312

جدول 1 / انتخابات إبريل 1968وعدد المقاعد التي فاز بها كل حزب.

الرقم	الحزب	عدد المقاعد	النسبة
1	الإتحادي الديمقراطي	101	%51,8
2	الأمة جناح الصادق	36	%18,5
3	الأمة جناح الهادي	30	%15,4
4	سانو جناح وليم دينق	15	%7,7
5	جبهة الجنوب	10	%5,1
6	الميثاق الاسلامي	3	%1,5
	المجموع	195مقعد	%100

جدول رقم 2 / نتائج انتخابات 1986 (كويليز ،2015، ص194)

الرقم	الحزب	عدد المقاعد	النسبة
1	الأمة	99	%38,8
2	الإتحادي الديمقراطي	66	%25,9
3	الجبهة الإسلامية القومية	52	%20,4
4	الشيوعي السوداني	3	%1,2
5	الاتحاد الوطني الإفريقي (سانو)	11	%4,3
6	الشعب التقدمي	9	%3,5
7	المؤتمر الشعبي الإفريقي	8	%3,1
8	حركة تحرير جنوب السودان	7	%2,8
	المجموع	255	%100

بالمقارنة بين النتيجتين يُلاحظ تأرجح النتائج للأحزاب فأكثرها قبولا في الانتخابات الأولى عاد وتحصل على نسبة أقل في الانتخابات الثانية وأقلها نسبة في الأولى عاد وتحصل على نسبة أكبر في الانتخابات الثانية وهذا هو مؤشر عدم الاستقرار بعينه ولايمكن أن نحلل النتيجتين بأن بعض الاحزاب تقدمت وصارت أكثر قبولا والأخرى تراجعت وأصبحت أقل قبولا لأن واقع الحال في السودان لم يراوح مكانه بل إن الأحزاب

ISSN: 2709-5312

تفتقد المؤيدين باستمرار وكل ذلك لأنها تفتقد للقيم الديمقراطية ولاتملك طرحا يوازي حجم مشاكل السودان إنما لاتزال الأحزاب وخاصة الكبيرة منها إرثا لأسر بعينها ولا تملك الكوادر المناسبة دائما وغالبا لايسمح لمن لا ينتمي للأسرة باعتلاء رئاسة الحزب فضلا عن عدم وجود الطرح الجيد لبرامج تتوافق مع أزمات السودان المتجددة.

في بدايات 1987م عادت الحياة السياسية السودانية إلى سابق عهدها من الخلافت الطائفية والنزاعات الشخصية والمناورات الحزبية التي اتسمت بها الحكومات السابقة في الفترة1965م–1969م . إذ لم تستطع أحزاب الأمة والإتحادي الديمقراطي العمل معا في حكومة إئتلافية وفشلت الجمعية التأسيسية في القيام بدورها كمنتدى قومي للجميع ، وسادت سياسة خارجية متذبذة وتدهور أمني واقتصادي لم يألفه السودانيون والأسوء ما قام به رئيس الوزراء الصادق المهدي في مايو1987م بعزل وزير التجارة والتموين محمد يوسف أبوحريرة وهو من منسوبي حزب الإتحادي الديمقراطي لأسباب شخصية بالدرجة الأولى وهذا تكرار لما حدث في الستينات وتم العزل بدعوى فشله في محاربة السوق السوداء، والغساد في منح الرخص التجارية وهي من مسببات الرشوة ، ثم أقال الصادق المهدي نائيه ووزير خارجية حكومته الشريف زين العابدين الهندي المنسوب للإتحادي الديمقراطي أيضا ثم توج قراراته بحل مجلس الوزراء وشكّل حكومة إئتلافية جديدة (كويلنز ،2015م ،ص197) والنتيجة أن أغضب بذلك حزب الإتحادي الديمقراطي الذي رأى في ذلك تآمرا عليه، فدخلت الحكومة الجديدة في أزمات مشاكسة مصطنعة وكان هذا متوقعا ومنطقيا.

في أغسطس 1987م عزل الصادق المهدي وزير داخليته سيد أحمد الحسين المنسوب للحزب الإتحادي الديمقراطي أيضا فعمق الخلاف بين الحزبين الكبيرين إلى درجة اللا تفاهم بعدها بتهمة تلقيه رشوة قدرها نصف مليون جنيه سوداني من السفارة المصرية

، كما شنت الجبهة الجبهة القومية الإسلامية حملة تشهير مكثفة وشرسة وفعالة ضد الصادق المهدي ، وليزداد حرجه أدان خصومه في اليسار بتهمة محاولة فرض نظام علماني عبر الحركة الشعبية المعارضة، كما هاجم خصومه في اليمين لتخريبهم الاقتصاد وتقويض العملية الديمقراطية فأضحى رئيس الوزراء كالمعزول الذي يتخبط بلا مُعين حتى إئتلف مع صهره الترابي عندما شكل وزارته الجديدة في 15/مايو 1988م وعين فيها الترابي وزيرا للعدل ليضع قوانين بديلة لقوانين سبتمبر 1983م وبذلك استمرت الدائرة المفرغة للسياسة السودانية ،لأن حزب الإتحادي الديمقراطي وقف مناوئا ومحذرا من تمرير قوانين شبيهة بقوانين سبتمبر 1983م وتجدد الخلاف واستمرت المشاكسات. (كويلنز ،2015م،ص200) واستمر تهميش الحزب الاتحادي الديمقراطي بالتحالف الجديد مما دفع بمحمد عثمان الميرغني إلى التحاور مع بالحركة الشعبية لتحرير السودان في أديس أبابا وبتوقيعه لإتفاق سلام معها في 16 نوفمبر 1988م ويُعرف باتفاقية كوكادام وكان ضمن شروطها تجميد قوانين الشريعة الإسلامية ، ووقف إطلاق النار ، ورفع حالة الطوارئ، وعاد الميرغني إلى الخرطوم ليؤزم حكومة الإئتلاف مع الجبهة الإسلامية التي رفضت الاتفاق فانسحب وزراؤها من الحكومة .

شهدت فترة الديمقراطية الثالثة سلسلة من الهزائم للجيش في الجنوب فسقطت أكثر من عشر مدن رئيسية وحاميات أساسية للجيش في أيدي التمرد، مما حدا بجون قرن زعيم التمرد أن يعلن أنه سوف يدخل الخرطوم ممتطياً دبابة وأن يريد أن سيشرب الشاي في الباوقة والقهوة في المتمة وسترقص له عائشة بت الشايقية.(عمر ، 1996م، ص 187).

المحور الرابع- الانقلابات العسكرية:

تعريف الانقلاب العسكري:

الانقلاب هو قوة عسكرية بما تشمله من مجموعات ووحدات وأفراد عسكريين يقومون بالانقلاب للإطاحة بنظام سياسي قائم بالدولة، ذلك لأن تحريك الجيوش وتحريك سائر أجهزة الدولة حتى المدنية منها إنما يجري بقرار إداري، أو أمر رئاسي لكن الانقلاب تقوم به قوة مسلحة بسرية وتكتم حول الأهداف المنشودة ، وتتحرك القوة المسلحة بوحداتها بموجب أمر مجهول الهدف أو بموجب هدف صوري غير حقيقي واتخاذ أساليب من الخديعة والمناورة، وهنا يظهر الفارق بين الثورة الشعبية وبين التغيير بواسطة إنقلاب عسكري لأن الثورة الشعبية حركة ظاهرة الأهداف ومن يشارك فيه عالم بأهدافها، أما الإنقلاب فإن القيادة العليا له هي وحدها التي تعرف الهدف السياسي من وراء حركة الجنود وهم أفراد أو جماعة ضيقة جداً محدودة العدد من القيادات. وللانقلابات العسكرية أسباب متعددة على رأسها ادعاءات حماية الدولة، والاستجابة لمطالب الشعب، وقد يقع الانقلاب أحيانا كمؤامرة مدفوعة الأجر، أو لمطامع شخصية.

شهد السودان منذ استقلاله وحتى اليوم ثلاث انقلابات مؤثرة هي انقلاب عبود وانقلاب النميري وانقلاب البشير وأكثر من خمس عشرة محاولة انقلابية فاشلة (إدريس ،2016م ،ص308م) وعليه فقد حكم العسكر الانقلابيون لخمسة عقود بينما لاتتعدى التجارب الديمقراطية مدة الستة عشرة عاما بما فيها الفترات الانتقالية وبالرجوع إلى الاختلافات الحادة بين الأحزاب السودانية يمكن التأكيد أن العسكر السودانيين أكثر تنظيما وخبرة في إدارة السودان.

الحكم العسكري الأول 1958- 1964م:

مع تزايد الاضطرابات السياسية وحدوث الانشقاقات داخل حزب الأمة وهو حزب الأغلبية في السودان تفاعلت العوامل كلها لتهيئ للضباط الأحرار قيامهم بإنقلاب عسكري على النظام الديمقراطي واستيلائهم على السلطة متأثرين بثورة 23يوليو المصرية (الشفيع،1978م ، ص36) ومستعينين بتأييد الحزب الشيوعي السوداني الذي نال عدة حقائب وزارية في الحكومة التي تشكلت بعد نجاح الانقلاب . والحقيقة أن الإنقلاب لم يكن انقلاب بالمعنى الحرفي بل كان أقرب إلى التنازل والتسليم والتسلم من حكومة ديمقراطية حديثة التكوين لم يمض عليها عامان سلمها لهم عبدالله خليل رئيس الحكومة الإئتلافية بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي ومضى التسليم دون أية حسرة ولا دمعة واحدة ذُرفت على ديمقراطية سُكبت، (إدريس،2016م ،ص75) وكانت أول ضربة لنظام التعددية الحزبية في السودان وسببها الأساسي فشل الأحزاب في تسيير دفة الحكم ،وكلما تأزم الوضع في البلاد تتجه الأنظار نحو الجيش طلباً للخلاص من الأزمة وهذا الأحساس هو الذي بنى عليه حكم الفريق إبراهيم عبود المدعوم بحكومة مدنية شرعية استلام السلطة، خاصة وأنه وجد تأييداً من قطاعات واسعة من الشعب فور وصوله إلى الحكم.(البهجي، 2015م ، ص34) ، لكن سرعان ما تبدّل الحال.

عبّر عبدالله خليل عن امتعاضه للأحوال العامة في البلاد أثناء زيارته غير الرسمية لأثيوبيا متحدثا عن الأحوال خلفه في السودان للصحفي عبدالرحمن الشفيع بالعامية السودانية قائلا (الشعب كل يوم في مظاهرات وأصبح في حالة فوضى أخلاقية لا حدود لها. والسياسيين كلهم كفروا بنعمة الحرية وبدأوا يعربدون زي العيال والبلد كلها بقت في حالة من الفوضى تهددنا جميعا بالخراب . وإذا سكتنا عنها حنروح في ستين

داهية وحياخدها عبدالناصر ونبقى في حيص بيص ولذلك فلابد من عمل شيئ يؤدب العالم دي.) (الشفيع ، 1978م ،ص142) .

واجهت حكومة عبود تمرد وعصيان عمال السكة حديد وعلى إثر ذلك تم إعتقال الزعماء والساسة وعلى رأسهم اسماعيل الأزهري وعبدالله خليل نفسه الذي سلّم الفريق عبود السلطة آنفا وتم ترحيلهم إلى جوبا وسط تذمر شعبي وتذمر حزب سانو بقيادة وليم دينق فضلا عن مقاومة السيد الصديق عبدالرحمن المهدي الذي الْتفّ حوله سياسيون وزعماء طوائف وشيوعيون وقفوا جميعا في وجه العسكر ، وعلى خلفية هذا التذمر جرت محاولات للانقلاب على حكم عبود وأولها هي محاولة البكباشي علي حامد ومعه شلة من رفقاء السلاح لكنها كُشفت فأُعدم ، ومحاولة البكباشي لم تحدث أثرا في السودانيين لأنهم يقاومون عسكر منقلبين على حكم ديمقراطي وتبديل عسكر بعسكر آخرين لايعني سوى التحول من زيد لعبيد ، وبعد يومين من الإحتجاجات والدماء انطلقت شرارة ثورة إكتوبر في 1964/10/24م بجامعة الخرطوم وقُتل بسببها الشهيد الشهير أحمد قرشي وقُتل بعده أكثر من مئتين من الثوار أمام ناظري عبود.

واجهت حكومة عبود العديد من العراقيل تمثلت في معارضة الشيوعيين العلنية والسرية برعاية عبدالخالق محجوب ومظاهرات النوبة في الشمال والمحتجين على أفكار ترحيلهم من مناطقهم لصالح سد أسوان وإضراب عمال السكة حديد بعطبرة عام 1961م والمظاهرات الطلابية المعادية والمتكررة وسخط جمعية مزارعي الجزيرة المدعومين بجبهة الأحزاب المعارضة والتي تجرأت وأرسلت مذكرة احتجاج قوية في 1963م تطالب بمحاسبة عبود وضباطه بحجة نشرهم للرعب بين الناس فقام عبود بحملات اعتقالات واسعة شملت إثني عشرة من قادة الأحزاب السياسية بمن فيهم قادة الحزب الشيوعي(كولينز،2015م،ص94) ، وحظر نشاط طلاب جامعة الخرطوم بعد الندوة

التي ناقشت أزمة الجنوب ورمت باللوم على الحكم العسكري، فانفجر الوضع في السودان، وبعد إسبوع واحد من وفاة القرشي أعلن عبود حل المجلس الأعلى(إدريس،2015م ، ص79) فخرج السودانيون إلى الشوارع مبتهجين فكانت ثورة اتخذ عامة السودانيين ذكراها كمعيار يُقاس عليه أي عمل لمناهضة حكم عسكري، وبعد أربعة أيام من المفاوضات الصعبة بين الجيش والجبهة المتحدة تم تشكيل حكومة انتقالية برئاسة سرالختم الخليفة مدير المعهد الفني بالخرطوم وضم مجلس الوزراء أعضاء من الجبهة القومية للمهنيين (تتألف الجبهة من المعلمين والمهندسين والمحامين والأطباء) وثلاثة شيوعيين واثنين من الجنوبيين وممثلا واحدا من كل حزب من الأحزاب السياسية الخمسة (الأمة والإتحادي والشعب الديمقراطي والشيوعي والأخوان)، وفي 1964/11/14م تنحى عبود عن القيادة وتوارى بهدوء ولكن وللمفارقة غير المفهومة حدث في اليوم التالي لمغادرته السلطة أن قابله الباعة في السوق بالهتاف له (ضيعناك وضعنا وراك) وهذه الهتافات تُفسر بصور واضحة وجلية سر الحياة القصيرة لحكومة الجبهة الائتلافية المتكونة بعده والتي استقالت في 1965/2/18م . وبعد إسبوع واحد شكل سرالختم الخليفة حكومة جديدة هيمنت عليها أحزاب الأمة والإتحادي وجبهة الميثاق الاسلامي (حزب الأخوان المسلمين). و**في انتخابات1965م** حصل حزبا الأمة والإتحادي على الأغلبية الساحقة فأتلفا وشكلا حكومة اختير لرئاستها محمد أحمد محجوب (كولينز،2015م، ص105) لكن الصادق المهدي الذي لعب دورا فعالا في ثورة اكتوبر وكسب شعبية هائلة وسط النخبة المثقفة الشابة في المدن وأصبح رئيسا لحزب الأمة عام 1964م ترشح للبرلمان وهو في الثلاثين من عمره في 25ديسمبر 1965م في انتخابات تكميلية بمديرية النيل الأزرق وفاز ليتزعم كتلة حزب الأمة في البرلمان، وقاد إجراءات سحب الثقة من حكومة محمد أحمد محجوب

بالبرلمان وبتصويت رسمي في يوم 25يوليو1966م خسر محمد أحمد محجوب ب126 صوتا مقابل 30 وامتناع 15 فأصبح الصادق المهدي رئيسا للوزراء وشكل حكومة جديدة استمرت لعشرة أشهر إلى مايو1967م نجح خلالها في بناء جهاز سياسي كفء ونال الاحترام والإعجاب .لكن في مايو 1967م سحب إسماعيل الأزهري دعم الحزب الإتحادي لحكومة الإئتلاف التي كانت برئاسة الصادق وأُجري تصويت على الثقة بالحكومة في 15مايو فسقط الصادق ليعود محمد أحمد محجوب مرة أُخرى فشكل حكومة برلمانية وُسمت بالضعف وكانت موضع سُخرية من الصحافة والجمهور فكان هذا تمهيدا جديدا لعودة العسكر للتخلص من السياسيين غير الصالحين .

الحكم العسكري الثاني 1969 – 1985م:

كان سكرتير الحزب الشيوعي عبدالخالق محجوب قد جنّد مجموعة من الضباط الملتزمين والمتعاطفين مع الحزب فضلا عن عدد من الضباط التقدميين (وجمعهم يُعرف بالضباط الأحرار، ومنذ خريف 1968م خططوا لإنقلاب وإقامة حكومة ثورية وتكون السلطة بيد مجلس لقيادة الثورة يترأسها جعفر جعفر محمد النميري(كويلنز،2015م ، ص116) وبعد منتصف ليلة الخامس والعشرين من مايو 1969م قامت قوة من المظليين بالتسلل إلى الخرطوم وقطعوا خطوط الهاتف واستولوا على مقار الإذاعة والتلفزيون وأمنوا الجسور واعتقلوا كبار قادة الجيش و64 من السياسيين بينهم إسماعيل الأزهري ومحمد أحمد محجوب وفي السادسة والنصف صباحا أذاع العقيد النميري خطابا في إذاعة أمدرمان ثم تبعه خطاب آخر من رئيس القضاء بابكر عوض الله أعلنا فيه وقوع الإنقلاب وتأسيس جمهورية ديمقراطية في السودان ، ثم أُذيعت أسماء أعضاء مجلس الوزراء الجديد برئاسة بابكر عوض الله فكان الانقلاب أبيضا ناصعا لم تُرق خلاله قطرة دم واحدة ووجد التأييد الفوري الواسع

وسط الجيش والشعب السوداني بل وللمفارقة سارعت حتى الأحزاب التقليدية لتأييد الانقلابيين المايووين (إدريس،2016م ،ص305).

تميزت حكومة النميري بكثرة المؤامرات الشخصية والسياسية والقمع العنيف لأعداء الثورة وخاصة الأنصار في الجزيرة أبا التي قُتل فيها أكثر من 12 ألف أنصاري بينما هرب زعيمهم الإمام الهادي نحو الحبشة لكنه قتل بالقرب من الحدود ودُفن هناك .وفي الذكرى الأولى للثورة أمّم النميري جميع البنوك وشركات التأمين ، ولاحقا في أواخر يونيو1970م أمّم كل الشركات مقابل تعويضات واستولى على أراضي وأصول أسرتي المهدي والميرغنية. وبعد ضربة الجزيرة أبا فرّ الصادق المهدي إلى ليبيا ولحق به الشريف الهندي وأسسا الجبهة الوطنية في المنفى وضمّت كلا من حزب الأمة والوطني الإتحادي والحزب الإتحادي الديمقراطي وجبهة الميثاق الإسلامي وكانوا جميعا معارضين لنظام نميري ، وأقام لهم القذافي عشرين معسكرا لتدريب المجندين وغالبهم من سكان دارفور المهمشة والموالين للصادق وعدد مقدر من الإسلاميين.

بعد نجاح النميري في سحق الأنصار إلتفت للشيوعيين الذين تحولت خلافاتهم معه إلى عداء شخصي متزايد خاصة بعد اعتراضهم على انضمام السودان لميثاق طرابلس الذي وُقع في 1969/12/27م بسبب قهر قيادات مصر وليبيا لقادة الشيوعية في بلادهم . وبما أن التوجه الجديد في السياسة المصرية بعد وفاة عبدالناصر هو التحول من موالاة الروس إلى موالاة الأميركان فقد أثر هذا التوجه الجديد في الساسة الحكام السودانيين مما باعد بين الحزب الشيوعي السوداني الروسي الهوى والنميري الذي قضل الغرب على الشرق (المديني،2012م، ص36) وكانت النتيجة أن انفجر انقلاب 19يوليو1971م بقيادة الرائد هاشم العطا الذي استولى على السلطة لثلاثة أيام ثم انهزم واستعاد النميري السلطة في 22يوليو 1971م وأعدم قادة الانقلاب وبعض قادة

الحزب الشيوعي وكان هذا الانقلاب مجرد فاتحة للانقلابات على النميري وقد تسبب الانقلاب بفاجعة للذين خططوا له ونفذوه، كما تم طرد كل الخبراء الروس من السودان لدورهم في التخطيط لهذا الانقلاب. (البنا، 1983 ،ص 105).

جاء التهديد الخطير لحكومة نميري من العمال المنظمين مثل عمال السكة حديد في مركزهم بمدينة عطبرة في يونيو 1981م وقد سحق احتجاجاتهم ثم تبعهم مهنيو الطبقة المتوسطة وسكان المدن رجالا ونساء بسبب تدهور أجورهم ورفض القضاة والمهندسين والأطباء وأساتذة الجامعات الذهاب للعمل في صيف الغضب 1983م ثم أضرب القضاة لثلاثة أشهر ولحقت بهم نقابة المحامين ورغم أن النميري نجح في استرضاء شلة من القضاة في الثاني عشر من أغسطس 1983م وزاد مرتباتهم زيادات سخية إلا أن الصحافة وصفت ذلك بالرشا ثم ما لبث الأطباء أن طالبوا بزيادات لمرتباهم فاستجاب لهم أخيرا لكنه احتاط لنفسه من أي مطالب أخرى من قطاعات الموظفين المختلفة بأن أعلن الأحكام العرفية بقرار رئاسي رقم 258 بتاريخ 1983/4/30م.

كانت الأعباء المالية والاقتصادية نتيجة الإنفاق الحربي اليومي تتزايد على حكومة النميري فاستمرار الحرب الأهلية في الجنوب مع نجاح حوزيف لاقو في فرض واحكام سيطرته على حركة الأنانيا وحزب سانو، وما تبع ذلك من بناء قيادة موحدة وجيش منظم مرتفع الكفاءة والعدة الحربية وضع حكومة النميري في موقف صعب داخل البلاد، إذ كان يتهددها شبح التقسيم والفوضى السياسية جراء الحرب الأهلية ، وكانت هناك تحركات من الأحزاب والجماعات السياسية في الغرب والشرق تدعو إلى الانفصال مثل مؤتمر البجة والتجمعات النوباوية في كردفان بزعامة فيليب غبوش. وشهد العام 1975م محاولة انقلابية قادها المقدم حسن حسين الذي كان يهدف في إقامة ديمقراطية سليمة تتيح لكل السودانيين المشاركة في اتخاذ القرار ولكن انتهت

تلك المحاولة بإعدام قادتها. وفي اليوم 2 يوليو 1976م قام العميد محمد نور سعد بتمويل وتخطيط من قبل الجبهة الوطنية المعارضة لنميري والتي كانت تضم حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي وجماعة الأخوان المسلمين بمواجهة النظام بعمل عسكري مسلح في العام 1976م حيث وقع صدام عنيف بين الطرفين في ذلك اليوم راح ضحيته العشرات إلا أنه انتهى بهزيمة قوات الجبهة الوطنية وسيطرت قوات الحكومة على الموقف فقامت بإعدام قائد الحركة ،لكن الأحداث الدامية والخسائر التي تعرضت لها الحكومة والجبهة الوطنية بيّنت للطرفين عدم جدوى المواجهة ،وفي هذا الإطار وجه النميري نداءاً طالب فيه المعارضين بضرورة التصالح، وقد سبق ذلك النداء مقابلة بين الصادق المهدي والنميري في بورتسودان، ولكن لم يقدر للمصالحة النجاح لأنها لم تكن بين مؤسسات السلطة والجبهة التي يرأسها الصادق المهدي، بل كان بين رجلين هما الصادق والنميري. (سليمان، 2008م، ص 173)

بحلول عام 1985م فقد النميري كل الزمرة من السياسيين المخضرمين مِن مَن تعاون معه مسبقا كالشيوعيين وقادة حركة أنانيا والجبهة الإسلامية القومية وزعماء القبائل التقليديين وزعماء الطرق الصوفية ، في وقت واجه فيه حالة انهيار اقتصادي، وأخيرا وفي يوم 10 مارس 1985م أذاع أن طائفة دينية تآمرت لقلب نظام الحكم، واعتقل مستشاره للشئون الخارجية الترابي وأحمد عبدالرحمن القيادي بالإتحاد الاشتراكي والمكاشفي طه الكباشي رئيس المحكمة العليا وعدد كبير من عامة الأخوان المسلمين. وخلال الاسابيع التالية وبعد اسبوعين من إذاعة بيان النميري خرج طلاب جامعة أمدرمان الاسلامية معقل الإسلاميين في مظاهرة كبيرة معادية للحكومة وفي التالي نظم طلاب جامعة الخرطوم مظاهرة شاركت فيها وبعفوية قطاعات واسعة من عامة الشعب وهتفت ضد النميري وتم قمعها بقسوة وأعلن النميري حالة الطوارئ فوق قانون

الأحكام العرفية المعلنة مسبقا ، وفي هذه الظروف الصعبة قرر النميري زيارة الولايات المتحدة لإستشارة أطبائه وطلب القروض ولكن في السادس من أبريل 1985م أعلن القائد العام للجيش السوداني محمد سوارالدهب استلام السلطة وعزل النميري (كولينز ، 2015م ، ص189) مثلما حدث في ثورة إكتوبر 1964م خرج السودانيون إلى الشوارع مبتهجين يحتفلون بإنتصارهم ولكن القليل من السودانيين حزن لرحيل النميري وغالبهم من كارهي الولاء الطائفي والعرقي والجهوي لبناء سودان متنوع متعدد الثقافات سودان لكل السودانيين.

تحولت ميول النميري تجاه الإسلاميين فأعلن في سبتمبر 1983م تطبيق الشريعة الإسلامية في كل أنحاء السودان بما فيه الجنوب فأنشت محاكم العدالة الناجزة ومحاكم الطوارئ التي طبقت الحدود بكل حزم بلغ ذروته بإعدام زعيم الحزب الجمهوري محمود محمد طه شنقا في 18يناير1985م.

الحكم العسكري الثالث 1989م:

جاء هذا الجكم بالانقلاب الذي يحمل توجهاً إسلامياً ، وشكل نجاح الانقلاب أول سابقة تمكنت فيها حركة إسلامية معاصرة من إستلام السلطة في بلدها عبر إنقلاب عسكري. فقد كانت قيادة الحركة الإسلامية تخطط منذ فترة لاستلام السلطة والتمكين، ورأت أن الشهور القليلة التي سبقت ساعة الصفر في 30يونيو شهدت من محفزات الانقلاب مايكفي لتهيئة الرأي العام لإستلام السلطة، ومن أمثلة المحفزات مذكرة الجيش التي تحكي نقص المتطلبات العسكرية للجيش والجو السياسي العام وما صاحبه من تخطيط لبعض القوى السياسية لاستلام السلطة عبر انقلاب عسكري، ورغم سكوت الإسلاميين ونفيهم لأية صلة بالانقلاب في شهوره الأولى إلا أن إنشقاق الإسلاميين قد دفع بعض القادة للحديث بوضوح عن ترتيبات الإنقلاب وخططه فقد

كشف العضو البارز في الحركة الاسلامية علي الحاج (سليمان، 2008م ، ص177)أن قرار الاستيلاء على السلطة تم اتخاذه في مجلس الشورى الذي يضم 60 عضواً وكل عضويته من القادة المدنيين.

بعد أن دانت كافة أرجاء البلاد لسيطرة انقلابيي الإنقاذ سعوا لبناء مرجعيات لاتخاذ القرار السياسي والاقتصادي من خلال جملة من المؤتمرات المتخصصة، حيث تم عقد مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في إكتوبر 1989م وحددت مقررات ذلك المؤتمر برنامج الحكومة التفاوضي مع التمرد، وتم في ذلك المؤتمر إختيار النظام الفدرالي والرئاسي لإدارة البلاد. وجاء مؤتمر الدبلوماسية السودانية في ديسمبر 1989م ثم مؤتمر قضايا الإعلام في فبراير 1990م لتتم بلورة الأداء الواردة في تلك المؤتمرات فيما عرف بمؤتمر الاستراتيجية القومية الشاملة في أكتوبر 1990م والذي مثل مرجعية الحكومة في كل المجالات ومن أهداف نظام الإنقاذ كسر الحاجز بين العسكريين والمدنيين فابتدعت مؤسسة الدفاع الشعبي وهي مليشيا شعبية شاركت في القتال جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة، وساهمت في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للمدنيين.

حكومة الانقاذ ذات الميول الاسلامية ابتدرت حكمها بأخطاء كبيرة ظهرت نتائجها بعد مدة فقد بدأت حكمها داخليا بسياسات الإحالة للصالح العام في مقابل التمكين لكوادر الاسلاميين فأقصت هذه السياسة الكفاءات والكوادر السياسية والاقتصادية والعلمية غير الموالية لها من المشهد السياسي، والمهني دون أن تمتلك البديل ولا الرُؤى والتخطيط والسياسات الناجعة لعلاج الأزمات ، وعلى إثر ذلك تمزق شمل السودانيين وهاجرت أعداد كبيرة من الكوادر العلمية والمهنية فرارا من التهميش والتضييق أو بحثا عن حياة أفضل وساهمت هذه الهجرة الواسعة في تدني فعالية

الخدمة المدنية وانتشار الفساد بصورة متوقع معها انهيار الاقتصاد على الأقل. ومع سوء الادارة توسع التمرد في دارفور وجنوب كردفان وجنوب السودان. عليه يمكن التأكيد والجزم بفشل السياسات الانقاذية في إدارة التنوع الثقافي والعرقي والديني في البلاد والشاهد على الفشل تسمية الحكام الاسلاميين أو وصفهم بواسطة قطاع عريض من السودانيين وخاصة عند الاحتجاجات والمظاهرات بتجار الدين فمن باع شيئا حتى شُهد عليه قطعا لم يعد يملكه . أما خارجيا فكان الاخفاق الأسوء إذ استعدى الانقاذيون كل العالم ضدهم سيّما دول الجوار لتأثيرها السريع على البلد، ولا شك أن إذاعة التقارير والأوهام المناهضة لدول كبرى دون قدرة ولا وجه حق، وإيواء المتطرفين من الاسلاميين وضع السودان في صفوف الدول المنبوذة والراعية للإرهاب ، فأصبح السودانيون دون ذنب يدفعون ثمنا باهظا لا يطيقونه في معاشهم وتحركاتهم . ومن الملاحظ أن هيمنة الاسلاميين على السلطة طالت مدتها كثيرا لكن وكما توقع الكثيرون من السودانيين بدأت نهاية حكمهم تلوح في الأفق مبكرا وذلك حين حدثت المفاصلة بين الترابي الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني وعمر البشير رئيس الجمهورية في 27يونيو 1999م ، فهذه المفاصلة تشير إلى أن الاندماج والعمل معا بين المدنيين والعسكر ولو كانوا منضوين تحت لواء الحركة الاسلامية لايمكن أن يستمر ويدوم على وفاق تام بين الجانبين ذلك أن الأحزاب المدنية ومن بينها حزب الأخوان المسلمين قد تجرعوا المرارات من الجيش في مقابل أن الجيش لايرى في المدميين الكفاءة لإدارة البلاد ، وعلى ضوء هذا التفسير انقسمت الحركة الاسلامية إلى معسكرين بمسميين جديدين هما المؤتمر الوطني وهو الحزب الحاكم ويضُم غالب العسكر مع شلة من المدنيين ، والثاني هو المؤتمر الشعبي وهو معسكر الترابي ويضم عامة المدنيين وقلة من العسكر ، ولاشك أن هذا الانقسام يشير إلى ضعف مؤشرات الاتفاق بين الساسة

السودانيين مدنيين وعسكر والمفاصلة مجملا ليست إلا إمتداد لإخفاقات الساسة السودانيين الذي برز منذ فجر استقلال البلاد في يناير 1956م.

حكومة الإنقاذ وأزمة الجنوب:

من البيان الأول الذي صدر في صبيحة الثلاثين من يونيو 1989م وماتلاه من إعلانات واجراءات اتضح أن قضية الجنوب وارتباطها بأزمة القوات المسلحة في الحرب والخسائر المادية والبشرية تقع على رأس أولويات الانقلابيين، ولذلك سعت الانقاذ ولو بعد تأخير إلى السلام الدائم مع الحركة بدون شروط مسبقة ، وأعلنت العفو عن كل من رفع السلاح ضد الدولة ومددت وقف إطلاق النار من جانب الجيش وأجرت إتصالات مع قيادات الحركة الأمر الذي افضى إلى محادثات بين الجانبين في أديس ابابا في أغسطس 1989م لكن الاسلاميين غيّروا مواقفهم واختاروا المواجهة المسلحة ونجحوا في امتلاك زمام المبادرة عسكريا وحققوا الانتصارات في عدد من المناطق، وأصبحت حركة التمرد في موقع المدافع المنسحب ثم جاء الدفاع الشعبي كأكبر مشروع للنهضة في البلاد ليصبح سنداً قوياً للجيش في مسارح العمليات، فألحقوا خسائر كبيرة بالتمرد في مناطق بحر الغزال. (عمر،1996م،ص192) ولكن لما لحركة التمرد في الجنوب من خلفيات عرقية ارتبطت الحرب بالدوافع القومية التي يصعب القضاء عليها خاصة وأنها تمتعت أخيرا بقيادة أذكى تتمثل في شخص الدكتور جون قرنق الذي اجتهد في إنهاء الولاء القبلي وخلق التجانس بين القيادات والمكونات الجنوبية المتعددة البعيدة عن التجانس(عبدالغفار، 1995م،ص79) فاستمر الصراع بين متمردي الجنوب وجيوش الاسلاميين حتى عام 2005م عندما عُقد اتفاق السلام الشامل واستعاد الجنوبيون الحكم الذاتي من جديد وكان هذا تمهيدا لإنفصال جنوب السودان الذي أصبح بالفعل دولة مستقلة بعد استفتاء يوليو 2011م وموافقة 98,83% من

الأصوات. وبالتالي تكون حكومة الانقاذ العسكرية التي قاتلت طويلا ومات بسبب الحروب عشرات الألوف من جنودها قد تخلت عما قاتلت عليه .

الخاتمة:

لم تكن الأحزاب السودانية على قدر المسئولية ، ففشل التجارب الديمقراطية كلها في السودان كان بسبب الانقسامات التى ضربت وتضرب كل مكونات الحركة السياسية السودانية المدنية وما رافقها من مرارات ومهاترات وعداوات توضح أزمة القيادات الحزبية وسوء تنظيمها والافتقار للخطط المدروسة والبرامج المناسبة لحل مشاكل البلاد المتجددة ،أما فشل الحكم العسكري الناتج من الانقلابات فآفته الأولى والأخيرة الانفراد بالسلطة وانتهاج النمط الديكتاتوري المصحوب بالفساد ولكل ذلك لم يتشكل النمط والاسلوب المناسب لحكم السودان ولم يُجمع السودانيون على الطريقة المُثلى والمفضلة لديهم لإدارة بلادهم بها .

النتائج :

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1-نال السودان استقلاله بأقل خسارة ممكنة وبعدد قليل من الضحايا والتضحيات وذلك للحالة الخاصة التي وضعت السودان تحت حكم دولتين مستعمرتين اصطدمت مصالحهما وسعتا لإسترضاء السودانيين وكسب مودتهم فقدمتا الاستقلال على طبق من ذهب للسودانيين .

2- في السودان كما غالب دول إفريقيا جاء عدم الاستقرار السياسي كنتيجة للاختلافات الحزبية والانقسامات ، والحروب الأهلية المتتالية التي عطلت كافة مظاهر الحياة السياسية.

3- الانقلابات العسكرية في السودان ليست من إخراج العسكر وحدهم بل للأحزاب والنخب السياسية دور كبير في التخطيط لها وانجاحها.

4- يملك السودان آلاف السياسيين الذين خلقتهم الأحداث والصدف ولكنه لايملك قائدا واحدا يستطيع أن يخلق الظروف والأحداث.

5- عدم الاستقرار السياسي الطويل في أنظمة الحكم في السودان إنعكس سلباً على إدارة أزمة جنوب السودان حتى أدت لانفصاله في نهاية الأمر.

التوصيات:

بعد هذا السرد للدراسة يمكن التوصية بالآتي:-

1-ضرورة اصلاح الاحزاب السياسية والتخلي عن نموذج الحزب الطائفى، لأنه يقوم على أسس غير ديمقراطية . وضرورة الفصل بين رئاسة الطائفة الدينية والقيادة السياسية .

2- ضرورة إعمال الممارسة الديمقراطية في المنافسة السياسية وحق الانتخاب وإتاحة الأنظمة الحاكمة الفرص الواسعة لبقية الأحزاب لتمارس أنشطتها وتطرح برامجها بحرية وتستقطب أتباعها.

3-ضرورة صياغة تربية وطنية من خلال التعليم والاعلام تجمع السودانيين في قالب السودانوية كهوية وتتجاوز القبلية التي تجسد الاختلاف دائما.

4- السعي نحو التعمير والتنمية في كل نواحي الحياة وبالأخص في الريف.

قائمة المراجع :

1-إدريس ، كامل ، (2016م) ، السودان 2025م تقويم المسار وحلم المستقبل، الطبعة الأولى ، مصر ، دار السلام للنشر والتوزيع .

2-البنا ،الصديق (1983م)، الجنوب معضلة الأمن القومي السوداني ، الخرطوم، مطابع السودان للعملة المحدودة .

3-البهجي،إيناس،(2015م) دول شمال أفريقيا، الطبعة الأولى ، الأسكندرية ، دار التعليم الجامعي.

4-الشفيع , عبدالرحمن ، (1978م) ، خريف الفرح أسرار السودان 1950م-1970م، د ط ، الخرطوم ، دار الصحافة.

5-المديني ، توفيق (2012م)، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال ، د ط، دمشق ،الهيئة العامة السورية للكتاب.

6-النصري ، ميرغني ، (2006م) ، مبادئ القانون الدستوري، الطبعة الثانية، الخرطوم ، الدار السودانية للكتب.

7-المعهد الإقليمي لدراسات الجندر والتنوع والسلام والحقوق ،جامعة الأحفاد للنبات، ،(2002 م)،الجزء الأول ،أمدرمان ، دليل المؤسسات السودانية العاملة في مجال التنمية والمرأة والدستور والحكم الراشد.

8-بشارة ، عزمي ،(أبريل 2017م) ،الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية، الطبعة الأولى ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

9-حمد ،محمد ، (2005م) الديمقراطية والتربية في السودان، د.ط ، الخرطوم ، دار عزة للنشر والتوزيع.

10-سليمان ،الخير، (2008م) القرار السياسي في السودان ، الطبعة الثانية ،الخرطوم ، مكتبة الشريف الأكاديمية .

11-عبدالغفار، محمد ،(1995م) السودان بين العروبة والأفريقانية، الطبعة الثانية ، القاهرة، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر.

12-عمر،سراج الدين،(1996م) تاريخ الصراع في جبال النوبة، د ط، الخرطوم ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية.

13-قسم السيد ،عبد الله ،(2008م) ، الهوية وتمزق الدولة السودانية،د ط، الخرطوم ، دار عزة للنشر والتوزيع.

14-كويلينز ، روبرت أو (2015م)، تاريخ السودان الحديث ، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

15-محمود ، درية (2015م) ،المشاركة السياسية للمرأة السودانية منذ1989 م ،الطبعة الأولى، القاهرة ، المكتب العربي للمعارف.

16-مرزوق، باسم (2015م)،الهوية الأفريقية في الفكر السياسي الأفريقي،الطبعة الأولى ،القاهرة ،المكتب العربي للمعارف.